

سمو رئيس مجلس الوزراء تأسس اجتماع اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية تنفيذاً للرغبة السامية

المبارك: لم يعد ممكناً الاستمرار في سياسة الإنفاق الاستهلاكي دون ضوابط

ولا يغيب عن بالنا ان الواقع السياسي يلقي بظلاله على الأوضاع الاقتصادية وأن الاحتقان السياسي الذي شهدته البلاد في المرحلة السابقة قد حال دون وصول التعاون الواجب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى المستوى المطلوب لاستكمال مشاريع التنمية وتسريع انجاز ما هو قيد التنفيذ لانشغالنا بالجدل الذي يهدر الوقت ويشتت الجهد ويبدد الامكانيات.

وقد ناقش الاجتماع خلاصة رأي اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الاستشارية بشأن تطبيق الاجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي المنشود الذي يتصدى لأبرز التحديات التي يطوى عليها الواقع الاقتصادي في المرحلة الراهنة والمعالجة المناسبة لتلك التحديات.

وتم استعراض ملامح ومؤشرات الوضع المالي والاقتصادي وتحديات أوضاع سوق العمل والحاجة المتزايدة لتوفير الفرص الوظيفية لتزويد أعداد المواطنين المنخرطين في سوق العمل مقابل محدودة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والأسباب التي أدت الى الأوضاع الاقتصادية القائمة. كما استعرضت اللجنة المقترحات الهادفة لتأمين متطلبات الإصلاح الاقتصادي والتي من شأنها أن تكون محاور اصلاح رئيسية تتنوع فيها سياسات واجراءات تختص الاجهزة التنفيذية بالدولة في اعدادها واعتمادها والقيام بتنفيذها.

المسؤول والعمل على اشراك الشباب في تحمل المسؤولية وتوجيه طاقاتهم للإسهام في عملية بناء الوطن. ان هذا التزامن دليل على حرصنا جميعا على ان تكون عند مستوى الثقة التي وضعها فئنا صاحب السمو الامير والامانة التي تحملها تجاه شعبنا الحبيب كما ان تقريركم واجراءات الحكومة الاصلاحية ينهلان من منبع المسؤولية الوطنية ويتم بعضهما بعضا من اجل كويت افضل.

لقد عقدنا العزم على الاسراع بتنفيذ الاجراءات الاصلاحية لان الشعب ينتظر كثيرا من الافعال وقليل من الوعود وعلينا جميعا ان نأخذ على عاتقنا ان نربط القول بالعمل. ونذكر جميعا ان الإصلاح الاقتصادي ركن اساسي من اركان الإصلاح الشامل والإصلاح المنشود يتطلب تعاون الجميع ونضحياتهم فالاصلاح يوفّر للأجيال الحالية استفادة أكبر من ثروتهم الوطنية كما يؤمن للأجيال المقبلة الحياة الكريمة. ان تعاون مجلس الأمة مع الحكومة كفيل بتحقيق الإصلاح المرغوب مساندة ووعي المواطنين للحكومة تمد ذراعيها وتفتح قلبها لابنائها الكويتيين ولعمليهم الذين سيخارتونهم في الشهور المقبل وما نضع الإصلاح والاصلاح اليوم اقل كلفة علينا من الغد انه استحقاق حتمي يلعب الوقت فيه دورا حاسما في تحديد مدى الريح والخسارة.

لواقعا الاقتصادي وتلمس لجذور معوقاته ووعي للتحديات الراهنة والمحتملة المحلية منها والعالمية وما انتهى اليه التقرير من حلول تتسم بالمرونة والواقعية تستهدف وقف استنزاف موارد الدولة وامكانياتها وتصحيح مسار موازناتها العامة فقد وضعتم بحق اصبعكم على جرح الاقتصاد الوطني فبوركت جهودكم وجزاكم الله خير الجزاء.

اتفق معكم ايها الاخوة على انه لم يعد ممكنا الاستمرار بسياسة الإنفاق الاستهلاكي دون ضوابط فالمسؤولية الوطنية تدعونا الى الاسراع بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعترض اقتصادنا الوطني وتشجع القطاع الخاص للاضطلاع بدوره الاقتصادي الرائد والفاعل وبناء دورة اقتصادية متكاملة تقوم على الشفافية الكاملة وتكافؤ الفرص وتحفيز المبادرات الفردية ويجاد فرص العمل للطاقات الوطنية وتكريس مبدأ الثواب والعقاب بما يفتح آفاق المستقبل الاقتصادي الواعد وكويتنا الغالبة.

ولقد تزامن تقريركم مع قيام الحكومة بحزمة من الاجراءات الاصلاحية جاءت بهدف الحد من الفساد وتعزيز العدالة واعتماد اعلى معايير الشفافية والنزاهة وضمان سلامة العملية الانتخابية وارساء اسس الوحدة الوطنية وتبسيط الدورة المستندية وتسريع انجاز المشاريع وتطوير آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والمحاسبة فضلا عن تعزيز دور الاعلام الوطني



سمو الشيخ جابر المبارك متوسلا الوزراء د. محمد البصيري ومصطفى الشمالي ود. أماني بورسلي ومحمد النومس خلال الاجتماع

الاسيما في بلد أحادي الدخل الامر الذي يستوجب التوجه نحو تعزيز الاستثمار المحلي وتشجيع الطاقات والابداعات الوطنية والتنمية البشرية فرب ضارة نافعة كما يقال.

ولقد اطلعت بكل اهتمام على تقريركم وهو حصيلة جهد واضح وعمل علمي دقيق تجدر الاشارة به والثناء عليه بالشكر والتقدير وليس هذا بمستغرب على امثالكم بما تحظون به من كفاءة وخبرة واحلاص كانت موضع اهتمام حضرة صاحب السمو الامير حفظة الله ورعا.

الشيخ سالم عبدالعزيز ود. يوسف الابراريم خلال الاجتماع

الكبار بغد افضل تتوافر فيه مقومات الحياة الكريمة للشعب الكويتي الوفي وللأجيال المقبلة فكما تحصد اليوم زرع الآباء والجداد سنزرع ليحصد الأبناء والاحفاد.

ولا شك ان الاقتصاد يمثل احد اهم مرتكزات الاستقرار ومقومات تقدم اي مجتمع ورفعته ولعله العامل الابرز في رسم خارطة العالم السياسية وفي هذا الزمن لا أحد بمنال عن ارتدادات أي زلزال اقتصادي يضرب احد المواقع المهمة في العالم بما يقتضي ان نعد العدة لمواجهة كل الاحتمالات والمضاعفات التي لا يمكن استبعادها على ارض الواقع

بقائد حكيم محب لشعبه وساهر على مصالحه يتلمس همومه وهواجسه ويستشعر المخاطر قبل حدوثها ويعمل على ابعاد حممها عن الوطن وما اجتمعنا الا لتنفيذ لرغبته السامية في استئناط الوسائل الناجعة لتحسين البلاد ارتدادات الأزمة الاقتصادية الدولية التي هزت العالم والتي نذكر جميعا خطورة آثارها وتداعياتها.

كما ان اجتماعنا يهدف الى معالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني ورسم مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي المنشود حتى تتمكن من مواجهة متطلبات الحاضر وتحقيق الأمل

المسؤولية الوطنية تدعونا إلى الإسراع بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعترض اقتصادنا الوطني وتشجيع القطاع الخاص



عبدالمجيد الشطي وسهام الروقي متوسطين مجموعة من أعضاء اللجنة



الشيخ سالم عبدالعزيز ود. يوسف الابراريم خلال الاجتماع



أحمد باقر مع بدر السعد وأنس الصالح خلال الاجتماع

«الدولي» يقيم دورة سياسات وإجراءات الإدارة المصرفية للأفراد

عقد بنك الكويت الدولي دورة تدريبية لمجموعة من موظفيه حول سياسات وإجراءات الإدارة المصرفية للأفراد، وذلك ضمن سلسلة البرامج التدريبية التي ينفذها البنك حاليا لتطوير كوادره الإدارية والقيادية.

وقال المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية في البنك سالم قبازرد: «ان دورة سياسات وإجراءات الإدارة المصرفية للأفراد والتي عقدت على مدار أربعة أيام، هدفت الى تعريف وتدريب المشاركين بالسياسات والإجراءات المتبعة في التعامل مع كافة العمليات وكيفية تطبيقها في الإدارة المصرفية للأفراد». كما أوضح قبازرد: «ان بنك الكويت الدولي عقد هذه الدورة انطلاقا من حرصه على اكساب موظفيه خبرات مهنية متميزة تؤهلهم لمواكبة التطور في الصناعة المصرفية الإسلامية». وختم قبازرد «بان بنك الكويت الدولي يولي اهتماما بالغا بتأهيل عناصره البشرية في مختلف الإدارات والمستويات الإدارية وذلك من خلال دورات وورش العمل المستمرة التي تنفذها مجموعة متميزة من الخبراء والمختصين، وفق مناهج معتمدة.

الهود أكثر الأجانب تملكا للعقارات في دبي.. والسعوديون في المرتبة السادسة

العربية: فقزت مشتريات المستثمرين الاجانب في المناطق الاستثمارية ضمن مشاريع التملك الحر في دبي الـ 23196 وحدة عقارية بقيمة 39,47 مليار درهم خلال العام الماضي، حسب بيانات قسم البحوث والدراسات في ادارة تنمية القطاع في دائرة الأراضي والاملاك في الامارة.

واحتل المستثمرون الهنود المرتبة الاولى بتملك 4176 عقارا بقيمة 6,97 مليارات درهم، اي ما يعادل 18٪ من اجمالي المشتريات، وجاء البريطانيون في المرتبة الثانية، حيث اشترى 2949 عقارا بقيمة 4,796 مليارات درهم بنسبة 12٪. واشترى اليابكستانيون 2494 عقارا بقيمة 2,448 مليار درهم بنسبة 6٪. ولحقثوا بذلك المركز الثالث من حيث عدد الوحدات، وجاء الآيرانيون بالمركز الرابع حيث اشترى 2290 عقارا بقيمة 3,826 مليارات درهم اي ما يعادل 10٪ من القيمة الاجمالية.

كما اشترى الروس 144 عقارا بقيمة 2,037 مليار درهم، واشترى المستثمرون من الجنسية الاميركية 427 عقارا بقيمة 1,198 مليار درهم، وجاء السعوديون في المرتبة السادسة عن 668 عقارا بقيمة 1,44 مليار درهم فالكنديون بالمرتبة السابعة عن شراء 612 عقارا بقيمة 1,135 مليار درهم.

وتملك الالريديون 427 عقارا بقيمة 2,342 مليار درهم، واشترى اللبنانيون 378 عقارا بقيمة 628 مليون درهم، وبلغت مشتريات المستثمرين الاجانب من جنسيات اخرى 7330 عقارا بقيمة 14,165 مليار درهم. وأشار مدير عام دائرة اراضي واملاك دبي سلطان بطي بن مجرن، في تصريحات نشرتها صحيفة «الخليج» الاماراتية، الى ان بيانات التصرفات والاجراءات العقارية التي سجلتها الدائرة، تعكس انعاشا متصاعدا ونمويا في اداء السوق العقاري في الامارة بدعم مباشر من الحكومة المحلية التي لم ولن تدخر جهدا في العمل على استقرار ونمو السوق وزيادة جاذبية الاستثمار العقاري في جانب تزييح ثقة المستثمرين.

الكويت تحتل المرتبة الخامسة في قائمة أفضل السياسات الاقتصادية في العالم العربي لـ 2011

أن خسرت حكومة الخرطوم أكثر شواطئها حتى الآن. وعلى النقيض، تأثرت سورية وتونس ومصر والبحرين كثيرا بالاحتجاجات الشعبية التي عرفتها بلدانها، ومن ارتفاع أسعار النفط بصفتها دولا مستوردة، وهو ما كان وراء تراجع معظم مؤشراتها الاقتصادية كاحتياطات النقد الاجنبي والاستثمارات الأوسط وشمال أفريقيا.

وشمل البحث الذي تم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة، 19 دولة عربية، 17 منها كانت حاضرة، وذلك بعد استبعاد كل ليبيا، لعدم توافر البيانات الكافية، وفلسطين بسبب أن مصرفها المركزي لا يمد الصندوق ببياناته المالية السنوية. وقالت خلود العميان رئيس تحرير مجلة فوربس إن الاقتصاد العربي حقق ناتجا محليا ايجابيا في العام 2011 بما مقداره 1,05 تريليون دولار، محققا معدل نمو قارب 3,7٪.

التي وضعت الكويت في المركز الخامس متبوعة بالعراق ثم الجزائر، وفقا لمجلة «فوربس - الشرق الأوسط».

أما دول المغرب الذي احتل غير المصدر للبتروول في المرتبة الثامنة ضمن القائمة، بعد أن حقق معدل نمو في ناتجه المحلي الإجمالي قارب الـ 4,6٪، وموريتانيا في المركز التاسع، التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة أفقر الدول عالميا محققة معدل نمو 5,1٪.

وجاء الأردن في المركز العاشر، حيث تسعى أجهزته الاقتصادية إلى إيجاد سياسة مالية تنفذ الدولة من مديونية تجاوزت الـ 19 مليار دولار وتحسين معدل نموها الذي وصل إلى 2,5٪، هذه الدول استفادت نسبيا من عدم استتباب أمنها الداخلي وعدم

قالست دراسة حديثة إن السعودية احتلت المرتبة الأولى في قائمة التصنيف لـ «أفضل السياسات الاقتصادية أداء في العالم العربي 2011»، مشيرة إلى أن الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال العام المنصرم دفع باقتصاد الدول العربية المصدرة إلى تحقيق النمو في إيراداتها لتتصدر 7 دول منها، المرتاب الأولى ضمن القائمة.

واحتلت الإمارات المركز الثاني وقطر المركز الثالث وعمان المركز الرابع، حيث استغلت هذه الدول فائض الإيرادات في تحسين حجم نفقاتها على الاستثمارات الداخلية في البنية التحتية والقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم، إضافة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، بعدما أقرت غالبية هذه الدول زيادات مهمة في أجور عاملها، وهي الأسباب نفسها

منحة سعودية للأردن بـ 240 مليون دولار لتأهيل طريق يربط البلدين السعودية وقطر ستمدان اليابان بمزيد من النفط

الشركات العالمية من منطلق تجاري بحت». هذا وقد أعلن وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني يحيى الكسبي أن بلاده حصلت على منحة سعودية بقيمة 240 مليون دولار لإعادة تأهيل طريق (الأزرق) المؤدي إلى الحدود مع المنطقة العربية السعودية ليصبح حسب المواصفات الدولية.

وأكد الكسبي لدى عودته من زيارة للسعودية أهمية المنحة المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية في تنفيذ الطريق المؤدي إلى الحدود الأردنية - السعودية (مركز حدود العمري) بطول 110 كيلومترات ويبدأ من المنطقة الحرة بالقرب من مدينة الزرقاء الحدود السورية) وحتى مركز حدود العمري.

وعن عناصر المشروع قال الوزير الكسبي انه يشمل على إعادة إنشاء الطريق ليصبح بـ 4 مسارب مع جزيرة وسطية بغرض طلبها.

ناقش أمن إمدادات النفط واستقرار الأسعار خلال زيارته للرياض يوم السبت.

وقال جميعا في العاصمة القطرية الدوحة إن قطر ستمد اليابان بالنفط الذي تحتاجه. كما أعلنت السعودية أن موضوع شراء اليابان أو غيرها من الدول للنفط الإيراني هو شأن داخلي تقررره هذه الدول بحسب ما تراه.

وعلق مصدر رسمي في وزارة النفط السعودية على ربط الخارجية اليابانية بين التزامها بتطبيق عقوبات أميركية جديدة على إيران منها خفض واردات النفط الإيراني ومنع التعاملات مع بنكها المركزي وقال: «شراء الدول لنفط إيران شأن داخلي».

وأضاف المصدر الذي لم يكشف عن هويته «إن شركات النفط السعودية لها علاقات تجارية مع عشرات الشركات النفطية حول العالم وهي تتعامل مع هذه

الدوحة - رويترز: أفادت تقارير بان السعودية وقطر على استعداد لإمداد اليابان بمزيد من النفط في حالة حدوث نقص بسبب عقوبات جديدة يفرضها الغرب على إيران.

مقترح لتزويد طوكيو بمزيد من النفط في حالة حدوث نقص أو انقطاع في أعقاب عقوبات جديدة من الغرب على إيران.

وقالت صحيفة الوطن السعودية نقلا عن متحدث باسم وزارة الخارجية إن اليابان طلبت من السعودية إمدادها بمزيد من الخام لتعويض أي نقص في الشحنات من إيران.

ونقلت الوطن عن ماسارو ساتو نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية أن وزير الخارجية كويتشيو جيمبا

المحكمة تقضي بمشروعية قرار «نقل وتجارة المواشي» بإيقاف توريد الأغنام الأسترالية إلى المسلخ

أفادت شركة نقل وتجارة المواشي بان المحكمة قضت برفض الدعوى التي كانت قد رفعتها الشركة الكويتية للمسالخ ضد قرار «المواشي» بإيقاف توريد الأغنام الأسترالية إلى المسلخ الذي تستغمر فيه شركة المسلخ، وذكر البيان أن رئيس مجلس إدارة وبشدة قرار شركة نقل وتجارة المواشي بإيقاف توريد الأغنام الأسترالية إلى المسلخ الذي تستمر الشركة فيه، وأقامت دعوى قضائية ضد نقل وتجارة المواشي تطالب فيها نذخ خبير لتقدير ما لحق بالكويتية للمسالخ من خسائر نتيجة هذا الإيقاف وما فاتها من كسب تمهدا لتقدير التعويض المستحق لها بسبب، إلا أن المحكمة قضت برفض الدعوى مؤسسة قضائها على مشروعية قرار الشركة بالتوقف عن توريد الأغنام للمسلخ.

الدول الغربية تراجع قواعد عمل القطاع المصرفي

بازل (سويسرا) - د.ب.أ: أعلنت لجنة بازل الدولية للمراقبة المصرفية في ساعة متأخرة من مساء أمس الاول اعترام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان القيام بمراجعة الأوضاع الرأسمالية لبنوكها لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع القواعد العالمية. وأضافت اللجنة بعد اجتماع لها في مدينة بازل السويسرية أنه ستجري عمليات مراجعة مماثلة في الدول الأخرى بعد ذلك.

وستبدأ عملية التقييم خلال الربع الأول من العام الحالي لمعرفة مدى تطبيق ما يعرف باسم قواعد بازل الثانية إلى جانب قواعد بازل الثالثة الأشد صرامة والتي اتفقت دول العالم على تطبيقها تدريجيا ابتداء من العام 2013. كما ذكرت اللجنة وهي الكيان الدولي المعنى بإدارة ومراقبة القطاع المصرفي في العالم أنه يجب السماح للبنوك بنقل مستويات السيولة النقدية عن المعدلات المحددة في أوقات الأزمات.

إيران تؤكد أنها مدينة بنفط قيمته مليار دولار لـ «إيني» الإيطالية

طهران - رويترز: أكد مسؤول في قطاع النفط في إيران ان بلاده مدينة لمجموعة إيني الإيطالية بنفط بقيمة نحو ملياري دولار تخشني روما أن تفقده جراء حظر أوروبي على واردات الخام من الجمهورية الإسلامية. وقال محسن قمصري مدير الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية لوكالة أنباء مهر شبه الرسمية إن الدين سيوسي بموجب العقود الحالية. ونقلت الوكالة قوله «على أساس عقود إعادة الشراء سيسدد المبلغ لهذه الشركة الأوربية». وفي الأسبوع الماضي توصلت الحكومات الأوروبية لاتفاق مبدئي لرفض عقوبات على صادرات النفط الإيراني للاتحاد الأوروبي ولكن لم يجر الانتهاء من التفاصيل بعد. وأيدت إيطاليا استعدادها لمساندة الحظر الأوروبي على النفط الإيراني طالما يجري تطبيقه بشكل تدريجي واعفاء الشحنات التي تشمل لساند ديون طهران المستحقة لإيني.